

الالتماس مصدراً

من مصادر تاريخ مصر المعاصر (*)

د. عبد اللطيف محمد الصبّاغ

كلية الآداب جامعة بنها

(*) هذا البحث مقبول للنشر ضمن أعمال مؤتمر دار الوثائق حول "الوثائق العربية.. الواقع وآفاق المستقبل" في الفترة من ٥-٧ إبريل ٢٠٠٥ بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء دار الوثائق القومية ١٩٥٤، ومائة وخمسين عاماً على إنشاء الدفترخانة المصرية ١٨٢٨م

* المقدمة :

الالتماس لغة الطلب، والطلب على ثلاث مراتب، من الأعلى إلى الأدنى، ومن الأدنى إلى الأعلى، ومن الند للند، ولعل النوع الثاني هو المقصود هنا، فالالتماس اصطلاحاً هو رجاءٌ أو استعطافٌ مقدم للحصول على مساعدة أو منحة أو عون لاسترداد حق. ويختلف الالتماس عن العرضحال، فإذا كان الأخير يُقدّم على ورقة رسمية تُشترى بمبلغ الدمغة، وتحمل شكوى أو مظلمة، تحال في الغالب إلى جهة الاختصاص للتحقيق، فإن الالتماس يقدم على ورقة عادية في خطاب أو عبر البرق، يحوّل أحياناً إلى الأوقاف لصرف إعانة أو إلى الداخلية للتحقيق، وقد لا يُعرف مصيره وهذا هو الغالب. وتبقى مهارة الباحث هي الفيصل في استقاء المعلومة من الالتماسات. وقد فكرت في تخصيص عنوان جانبي لمدى استجابة السلطة للالتماسات، لكنني لاحظت أن استجابة السلطة من خلال التأشير على الالتماسات نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٥%، وأحياناً تكون الاستجابة قد تمت دون تأشير في كثير من الالتماسات، ومن ثم يفنقد الحكم إلى الموضوعية.

وتضم دار الوثائق القومية عدداً كبيراً من الالتماسات في النصف الأول من القرن العشرين، كانت ترد إلى ديوان الخديوي، فالديوان العالي السلطاني، ثم الديوان الملكي، وقد جُمعت وثائق الالتماس من الدواوين المذكورة في مائة وإحدى وتسعين محفظة، تحت اسم محافظ عابدين التماسات، مصنفة تصنيفاً موضوعياً، ضمت كل محفظة أكثر من خمسمائة التماس، أي أن هذه

المحافظ تضم حوالي مائة ألف وثيقة التماس. وقد اخترت عينة الدراسة بعد قراءة عامة حددت بناءً عليها أهم الموضوعات التي عالجتها الالتماسات، ثم اخترت حوالي مائة وثيقة بعناية لتعطي صورة واضحة للموضوعات التي تم تحديدها.

ويرجع ظهور الالتماس إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، وقد أفرز هذا الكم من الالتماسات عدة عوامل منها:

أولاً: ظهور طبقة الأفندية في المجتمع المصري، فمعظم التماسات الإعانة مقدمة من موظفي الحكومة السابقين.

ثانياً: وجود سلطة مطلقة ممثلة في الخديوي فالسلطان ثم الملك، وتحكم هذه السلطة في الأوقاف الخيرية بصورة غير مباشرة.

ثالثاً: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة.

رابعاً: طبقة المجتمع المصري في الفترة موضوع الدراسة.

وأهم ما يميز وثائق الالتماس أنها موجودة بحالتها، التي قدمها عليها أصحابها، بخطوط أيديهم أو بخط الكاتب العمومي، محتفظة بالشكل والمضمون، دون تصوير أو تلخيص أو رصد في سجلات خاصة، كما حدث مع كثير من الوثائق، ولعل الوثيقة بهذا الشكل تعطي للباحث انطباعاً ملموساً عن صاحب الالتماس يكون أكثر مصداقية، من غيرها من الوثائق.

* أدب كتابة الالتماس

يبدأ الالتماس عادة بعبارات الخشوع وإظهار آيات الخضوع وتمجيد الملتمس إليه، بعبارات تجمع بين رقة اللفظ ودقة المعنى، فيقول أحدهم " أرجو

بكل خضوع و خشوع الصفح على جرأتي لتقديم خطابي هذا لعظمتكم ... ولكن لوجود المحبة لشخص عظمتكم المحبوب في قلوب رعيتكم، ولاتكالي على لطف شفقة عظمتكم، واعتقادي الوطيد بأن سلطان البلاد هو والد الرعية الحنون الرؤوف، لذلك أتقدم في وصف حالي^(١) ونلاحظ استخدام المحسنات اللفظية بعبارات تتناسب مع موضوع الالتماس، فعندما التمس أهالي إحدى المناطق إنشاء معهد ديني جاء في المقدمة " مولانا الأعظم السلطان الأفخم ذهبت أيامك بالعلوم وعُرف المجهول من المعلوم، وفصلت من الكتب آيات ورفعت للعلم ريات، بعد أن أفلت نجومه وطمست رسومه، ولم يبق إلا بلدتنا بندر فاقوس ومركزها التي خالية من العلوم الدينية "^(٢)

وقد يستخدم الملتمس أسلوب الاستعارة فيقول طالب إعانة " قرأت كثيراً عن بحركم الذي غمر ويلات ونكائب^(٣) عديدة فأتيت إليه بجرتي كي أستقي منه فعسى أن لا أعود بها فارغة. وحكايتي ... "^(٤) وفي حالة المظلمة واسترداد الحق ورد في أحد الالتماسات " حضرة صاحب العظمة مولانا وولي نعمتنا الأكرم سلطان مصر المعظم أعز الله به الإسلام والمسلمين. إن عبداً بباب عظمتكم يرجو رفع مظلمته إلى الأعتاب العالية، وإن شفقتكم على الرعية وحكم لها وعملكم على راحتها لأعظم كفيل على نوال حقنا المهضوم "^(٥)

وكثير ما نجد أشعاراً يتعلق معناها بموضوع الالتماس فيقول طالب إعانة^(٦)

بنت المكارمُ وسط كفك منزلاً فجميع مالك للأنام مباحاً

وإذا المكارمُ أغلقت أبوابها يوماً فأنت لقفها مفتاحاً

وفي مظلمة^(٧) جاءت الأبيات التالية:

لعظمة مولانا والدهر يشهد مآثر غرّ كل يوم تجدد
لك حفظ التاريخ ذكراً مجدداً يحدث عن أيامك ويخلد
أنت عدلٌ والعدل فيك سجية وبالعدل يحيا كل شعب ويسعد

وبعد المقدمة يشار في الغالب إلى المطلوب بعبارات قصيرة معبرة ففي التماس نساء تركيات يعشن في مصر جاء " انقطع معاشنا في جماد الآخر سنة ١٣٣١هـ، وحيث أننا منقطعين لا أهل لنا ... نلتمس شمولنا بالنظر نحو صدور أمر كريم بترتيب شيء لنا "^(٨) وتقول سيدة تعول أولادها وزوجها المصاب بالشلل " فالتمس من شفقة ومراحم ولي النعم الرؤوف الرحيم صدور الأمر السامي بصرف شيء يساعدي على تربية هؤلاء البؤساء "^(٩)

ومن أهم القضايا والمشكلات التي عالجتها الالتماسات ما يلي :

* قضايا المجتمع ومشكلاته :

وقضايا المجتمع كثيرة ومشكلاته أكثر، وفي مقدمتها آنذاك انتشار الفقر، وتدل عليه طلبات الإعانة المقدمة من الرعية للسلطة العليا، وقد استأثرت بالحظ الأوفر من الالتماسات، فملأت ثلاثين محفظة، بما يربو على ١٥ % من حجم الالتماسات، هذا مع الوضع في الاعتبار أن أبناء الطبقة المعدمة كان معظمهم لا يقرعون ولا يكتبون، ومن ثمّ يفتقدون إلى الوعي بقضية الالتماسات، ولكن شجع أبناء هذه الطبقة على كتابة الالتماسات، إضافة إلى الفاقة التي هم فيها أمران :

الأول: أن الالتماس يكتب على ورقة عادية غير مدموغة فلا يتطلب نفقات.

الثاني: انتشار حرفة الكاتب العمومي، الخبير بأدبيات الالتماس.

فكل ما يتكلفه الملتمس هو أجرة الكاتب العمومي، وكان الملتمس يتغلب عليها، فيدفعها عينية من قوته، أو بوسائل أخرى منها؛ اشتراك عدد من الملتسمين في قضية ما في التماس واحد، ومن ثم تتوزع عليهم أجرة الكاتب العمومي، وهذا عين ما فعلته ثلاث نسوة مسنات يعولن أسرهن بعد وفاة أزواجهن ويطلبن إحساناً خيرياً.^(١٠)

ويقدم الفقراء التماساتهم إلى الأعتاب السنوية موضحة حالة البؤس والفقير الشديد، ومبينة عدد أفراد الأسرة ومشيرة إلى محل الإقامة. وقد يرفق بالالتماس شهادة أو إقرار من بعض أعيان المنطقة أو المسؤولين الإداريين لتأكيد صحة البيانات الواردة في الالتماس.^(١١) وقد تخفي الأسرة من الالتماس أبناءها القادرين على العمل، ويمكن أن تكتشف الحقيقة عندما يحال الالتماس إلى ديوان الأوقاف للتحري وتقرير مساعدة؛ ففي التماس مقدم من موظف حكومي سابق، أوضح أنه مريض وملازم الفراش وأن أسرته مكونة من الزوجة وبناتان قُصّر وولد معتوه، فأظهرت التحريات أنه يعمل بالمحامة وصحته عليّلة، ولكن له ولدان سن ٢٧ و ٢٥ سنة يعملان ويعينان والدهما، فرفع الالتماس للأعتاب لإبداء الرأي فيه.^(١٢)

ونطالع نماذج من التماسات الفقراء فيوضح أحدها حالة مهندس خدم بديوان الأوقاف ثلاثين عاماً تخللها فترة انقطاع، صرف له الديوان مكافأة عن مدة خدمته (أي ليس له معاش) صرفها على علاج بصره، ولم يعد يحتكم على القوت الضروري، وليس له مقدرة على الكسب، ويلتمس إحساناً من الوقف الخيري الذي أمضى فيه معظم حياته.^(١٣) ويضم التماس آخر مأساة

(عرجي)^(١٤) أصيب بالشلل وله ثلاثة أولاد تتراوح أعمارهم بين الثالثة والتاسعة، وليس لهم عائل غير الله، فتلتمس زوجته من ولي النعم صدور أمر بشيء يساعدها على تربية أولادها وإعالة زوجها.^(١٥)

ومن المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر انتشار البطالة، وتعتبر عنها محافظ طلب الوظائف، والتي بلغت تسعاً وعشرين محفظة، أي ما يقرب من ١٥% من إجمالي الالتماسات. والتماسات طلب الوظائف نمطية لا تقدم جديداً. وقد أفرز هذا الكم من التماسات طلب الوظائف الأفندية المتعلمون، فهم بلا شك يملكون أدوات الالتماس من تعليم ووعي ثقافي، وقد كانت الوظائف على ندرتها آنذاك تمثل حلاً لكل من نال قدرًا من التعليم، فهي كفيلة بنقله إلى فئة اجتماعية أفضل.

وأشار كم لا بأس به من الالتماسات إلى الأمراض الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، وعبرت عنها محفظة (٥٣٨ إصلاح اجتماعي) وقد ركزت الالتماسات على الأمراض الاجتماعية من الأفراد والجماعات، مبينة اعتراض المجتمع بكافة هيئاته على هذه الآفات ومبينة خطورتها على المجتمع، فنرى التماسات جماعية بين دفتين على هيئة كتاب وردت بها صيغة موحدة متكررة، وفي أعقاب كل منها أربع أو خمس صفحات توضح أسماء الموقعين عليها ووظائفهم وتوقيعاتهم أو أختامهم، وهي من شتى أنحاء مصر، ومن كافة الطبقات، وإن ركزت على أصحاب الوظائف والأعيان، وقد لخصت هذه الالتماسات مطالب الأمة في هذا الصدد فيما يلي :

- ١- إلغاء البغاء الرسمي، ومحاربة البغاء السري بكل وسائله.
- ٢- مقاومة التهنك والتبرج والإسراف في الزينة والخلاعة في الشوارع والأسواق والمصايف والمحافل العامة.
- ٣- إغلاق الصالات الخليعة ومراقبة المسارح العامة ودور السينما والأشرطة والروايات الغرامية والصحف الماجنة.
- ٤- تحريم الخمر وإبطال تراخيص محلاتها، ومنع الإعلان عنها في الشوارع والصحف.
- ٥- تحريم المقامرة بكل أنواعها، واليانصيب بكل صورته، من أندية وأوراق
- ٦- وسباق وغيره. منع الربا في معاملات الحكومة مع شعبها المسلم.
- ٧- العناية بملاحظة الروح الشرقي في مظاهر الحياة، من بيوت ومدارس وحفلات.^(١٦)

كما وردت التماسات فردية بالمعنى ذاته تطالب بإصدار قوانين لتحريم الزنا والخمر والميسر وخروج النساء بملابس خليعة.^(١٧) ولم يقتصر الأمر على المسلمين فوجدنا التماسات تحمل أسماء مسيحية تحارب هذه المنكرات وترفع الأمر إلى رؤساء البرلمان وأعضائه. يقول أحدها " ظهر الفساد الأخلاقي بأرض مصر ظهوراً تشمئز منه النفوس الكريمة وتتفر منها الأذواق السليمة، فما هن (المومسات) يزينن بتصريحات رسمية، هي في نظرنهن أوامر صريحة بارتكاب الزنى الذي حرمه الله في كافة الشرائع السماوية ... وهاهي البانسيونات الأفرنجية وأضرابها من لوكاندات وخلافه أصبحت أشباه مواخير

علنية بفضل الامتيازات الدولية (الأجنبية) التي تحمي ذويها وذواتها من سطوة قانون العقوبات." ثم بيّن الرذائل التي يجب محاربتها وهي المسكرات والمضاربات والمواد المخدرة بكافة أصنافها والبلغاء الرسمي.^(١٨)

وعدد كبير من الالتماسات يتصدى لهذه الآفات الاجتماعية، ومما لا شك فيه أن هذه الالتماسات توضح مدى وعي المجتمع بقضية التناصح أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالسلبية تؤدي إلى هلاك الأمم فقال محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم " إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه".

وتلقي بعض الالتماسات الضوء على ظاهرة **تشرّد الأطفال**، وتطالب السلطات العليا بإيجاد حل لها، فتحول الأمر إلى وزارة الداخلية للبحث والتحقيق.^(١٩) وهذا النوع من الالتماسات يصب في قالب الوعي الاجتماعي أيضاً.

وقد تأتي الشكوى من **تجاوزات رجال الشرطة** في شكل التماس من مجهول، خوفاً من رد الفعل، وهي مقاومة شبه إيجابية، لا نستطيع أن نصنفها ضمن المقاومة السلبية البحتة أو الإيجابية البحتة، لكنها على العموم ظاهرة اجتماعية صحية. ففي أحد الالتماسات يتهم (مجهول) رئيس مكتب المخدرات (عبد العزيز صفوت) بشكل خاص ورجال المباحث بشكل عام بأنهم "يتجاوزون في عملهم ويلفون التهم للناس، ويعيدون المخدرات المضبوطة إلى الأسواق مرة أخرى تباع لمصلحتهم، وأن لصفوت خلية تسكن في شارع محمد علي، حارة العزقاني اسمها (رئيسة عفيفي) راقصة ومغنية أرغم زوجها على طلاقها، وأصبح

منزلها حانة للضابط المذكور، وما من تاجر مخدرات إلا ويقول علينا ضربية للمباحث ورئيسهم ... يا مولاي أنت المسؤول بين يدي الله عن هذه المظالم" (٢٠)

وقد يحمل الالتماس **شكوى القُصّر من جور الوصي** عليهم وأكل أموالهم بالباطل؛ فيعرض يحي يس أبو خليل أن والده كان عضواً بمجلس الشيوخ توفي عام ١٩٢٧ تاركاً له ولأخيه وأخته ووالدته ٤٠٠ فدان وخمسة آلاف جنيه وديعة في البنك، وقد عُيّن عمه عطية أبو خليل وصياً عليهم، فماتل في دفع النفقة الشهرية المقررة من المجلس الحسبي، وامتنع عن دفع الأموال الأميرية وديون الأرض، حتى نُزعت ملكيتها، فتقدم هو واشترى ما نُزعت ملكيته، ثم قدم مستنداً بختم أخيه المتوفى مدعياً أنه قد تنازل له عن نصف ما ترك، مع أن أخيه لم يكن له ختم. (٢١)

وأحياناً يلقي الالتماس ضوءاً على **تعسف الأبناء مع آبائهم** بالحجر وسوء المعاملة؛ فيقول أحدهم "قام المجلس الحسبي بتعيين ابني محمد مهران قيماً عليّ بدعوى أنني لا أحسن التصرف، وأنا أملك ٣٧ فداناً، منهم ١٦ فداناً حدائق، وكنت مديوناً لأرمانيو ميخائيل، فتنازل له عن ١٢ فداناً من الحديقة، ثم ردها باسمه بطريق التواطؤ، مع أن بها وابور مياه ١٦ حصاناً ... وقد باع ثمار الحديقة بمبلغ (١٤٠) جنيهاً، مع أنها تباع كل عام بمبلغ (٣٤٠) جنيهاً، بما أضر بأولادي القُصّر من خمس نساء أخريات خلاف والدته ... ثم باع أطيان بسعر ٩٠ جنيهاً للفدان وثمانه الحقيقي (١٣) جنيهاً، فأرجو من مراحم السلطان عزل، القيم ومحاسبته وتحقيق الوقائع، وتعيين قيم آخر يحافظ على التركة" (٢٢)

ويمكن أن نستقي من الوثيقة السابقة معلومات تخدم في مجالات عدة منها، اشتغال أبناء الأقليات بتوفير القروض لكبار الفلاحين، وبدائيات استخدام كبار المزارعين للميكنة الزراعية في هذه الفترة المبكرة (١٩١٧م) وحجم تلك الميكنة، وعائد الأرض الزراعية (الحدائق) وأيضاً أسعار الأراضي الزراعية، وكذا أبعاداً اجتماعية منها تعدد الزوجات لدي بعض أبناء هذه الطبقة بشكل مزعج.

* قضايا الفلاح

ولما كان المجتمع المصري مجتمعاً زراعياً فقد شغلت قضايا الفلاح حيزاً من الالتماسات تمثل في ست محافظ، بما يعادل ٣% من حجم الالتماسات، ولا شك أن التماسات الفلاح لا تتناسب مع حجمه في نسيج المجتمع ولا حجم قضاياها، وقد ساهم في انخفاض عدد التماسات الفلاح هنا - فيما أعتقد - أمية معظم أبناء هذه الطبقة، إضافة إلى طبيعة المجتمع الريفي المنقسم إلى فرقتين هما كبار الفلاحين وهؤلاء حقوقهم محفوظة. أما صغار الفلاحين فيخشون السلطة وبطش الكبار فيؤثرون السلامة، وينشغلون بالسعي على العيش. وعلى الرغم من ندرة الالتماسات فإنها ألقت الضوء على العديد من قضايا الفلاح بكافة طبقاته؛ فبالنسبة لقضايا كبار الملاك، جاء في مقدمتها قضية نزع الملكية لصالح بنك الديون والرهنيات العقارية، فتشكوا إحدى العائلات من نزع ملكية ٣٤٠ فداناً بمركز العياط جيزة، لصالح البنك المذكور على مبلغ تسعمائة جنيه، في حين أن الأرض التي نزعت ملكيتها تساوي حوالي ثلاثين ألف جنيه، ويستغيثون لتقدير سعر الأرض واستعادة حقوقهم. (٢٣)

وقد كثرت حالات نزع الملكية والبيع بالمزاد الجبري بثمن بخس، أو

وضع العين تحت الحراسة القضائية على نفقة صاحب العين، نتيجة تراكم الديون، وكثرت الالتماسات في هذا الشأن في العقد الرابع من القرن العشرين؛ فقدمت عرائض من جميع أنحاء القطر موقعاً عليها من مئات المدنيين، مقترحة عدة حلول، منها أن تشتري الحكومة الديون العقارية، ونقسطها على المدنيين بفائدة تتراوح بين ٣ و ٤%، أو أن تشتري الحكومة لحسابها جميع الأطنان المطروحة في المزاد الجبري بالثمن الملائم، فتحصل على مقابل الدين، ثم ترد باقي الأرض لأصحابها.^(٢٤) وبالفعل استجابت حكومة صدقي فقدمت مشروعاً لصيانة الثروة العقارية، بدفع ثمن الأرض منزوعة الملكية وإعادتها لأصحابها، وتقسيم المبلغ المدفوع عليهم، لكن المشروع لم يستوعب كل الحالات، فالتمس جماعة ممن لم يصبهم الدور إصدار مرسوماً ملكياً يخول أحد البنوك دفع ثمن الأطنان التي نزعت ملكيتها، وتقسيم ثمنها عليهم، مضافاً إليها فائدة معقولة.^(٢٥)

ولعل السبب في تراكم الديون إقدام أصحاب الأملاك على الاقتراض اعتماداً على بيع المحاصيل قبل نضجها، ثم تنخفض أسعار المحاصيل فجأة، بسبب الأزمات المالية أو الحروب أو مشاكل التصدير أو غيرها، فتتراكم الديون. وهناك سبب آخر لنزع الملكية لا يخلو من سلامة النية، ويتمثل في ضمان مستأجرين لدى الأوقاف الملكية، ثم يعجز المستأجر عن دفع القيمة الإيجارية، بسبب انخفاض أسعار المحاصيل، فيكون الضامن هو الضحية، وهذا ما حدث عندما نزع ديوان الأوقاف الملكية ملكية ضامن مستأجرين في وقف قها قلوبية، في مقابل ثمن بخس، فالتمس الضامن رد أملاكه، وتصفية الدين بطريقة إسلامية عادلة، ثم تقسيطه.^(٢٦)

أما **قضايا صغار الملاك** فكانت الأكثر انتشاراً، وقد نتج معظمها عن ضعف الملتمس وعدم قدرته على حماية نفسه من ذوي السلطان، فيشكو أحد أهالي شبراخيت من عمدتها سيد أحمد بك هبية، بدعوى أنه سلب ونهب أملاك أولاد الملتمس وأموالهم، والجميع يعلم ذلك ولا أحد يجرؤ على الشهادة معهم، بل إن أعوان العمدة يشهدون معه بالباطل، ويقترح الملتمس تعيين بوليس سري فيسأل أهالي شبراخيت والبلاد المجاورة عن هذا الظلم.^(٢٧) وعلى النسق ذاته يشكو أحد فلاحي الحامول من وضع عائلة أبو سعده يدهم على مساحة ثلاثة أفدنه كانت مملوكة لوالد الشاكي، وذلك بعد موته، ويقرر الملتمس أنه ضعيف أمام هذه العائلة الكبيرة، فمنها عمدتين وأربعة مشايخ بلد، ومحتمين في فؤاد باشا سراج الدين، وليست لديه مقدرة على رفع دعوى ضدهم، وملتمس تسليمه أرض أبيه أو ثمنها مع إيجار المدة الماضية.^(٢٨)

وقد تكون الشكوى جماعية، فيشكوا أهالي قرية كفر المقدام بميت غمر "أن معالي وزير الزراعة يستعمل نفوذه في شق مصرف في أراضينا لمصلحته الخاصة، وأكبرنا لا يمتلك أكثر من فدان، ويمكن شق المصرف في أراضي الكثرية، وليس لنا غير مولانا الملك"^(٢٩) وقريباً من ذلك التمس مزارعي حوض اليهودية والروض بالسويس إعادة النظر في الأراضي المراد بيعها لإقامة مباني شركة شل، بجعلها في الأراضي الصحراوية المجاورة للمزارع، رافة بحال المزارعين، الذين أنفقوا أموالهم في استصلاح الأرض، على مدى خمس وعشرين سنة.^(٣٠) وقد يبلغ التهديد مداه عندما يتعلق الأمر برغبة ملكية؛ وهذا ما حدث عندما طلب مفتش السراية بالإسماعيلية ملك الأراضي الواقعة بجوار دائرة أطيان جلالة الملك فؤاد والأمير فاروق أن يقدموا طلباً ببيع أطيانهم لجلالة

الملك، فرفض الفلاحون ورفعوا التماساً لجلالة الملك، ليصدر أمره لمفتش السراية بعدم إرغامهم على بيع أملاكهم التي هي مورد رزقهم.^(٣١) وذكاء الملتزمين هنا في تحويل الأمر من رغبة ملكية إلى رغبة مفتش الدائرة.

أما **قضايا المستأجرين** فأهمها عدم تناسب الإجراءات مع أسعار المحاصيل، ولا سيما مع انخفاض أسعارها المفاجئ إبان الأزمات العالمية؛ فقد رُفعت كثير من الالتماسات فردية وجماعية من مختلف أنحاء مصر، من مستأجري الأوقاف والتفاتيح والإيجارات الأهلية، تطالب بتخفيض الإيجار، على سبيل المثال سنوات ١٩٢١ و ٢٢ و ٢٣ نظراً لانخفاض أسعار المحاصيل بعد إبرام عقود الإيجار، ففي أحد هذه الالتماسات يقول الأهالي " كان سعر قنطار القطن عند إبرام العقود في عام ١٩٢١ يتراوح بين ١٠ و ١٢ جنيهاً، والآن (١٩٢٢) أصبح سعر القنطار يتراوح بين ٥ و ٦ جنيهاً، كما انخفضت أسعار الحبوب، فأردب القمح لا يتجاوز ١٤٠ قرشاً والذرة ٩٠ قرشاً، فأصبحت حالة الفلاح سيئة للغاية. وأن أرباب الأملاك يرفعون عليهم الحجوزات الامتيازية والقضائية حفظاً لأموالهم، فيضطر الفلاح أن يبيع كل ممتلكاته بثمنٍ بخس، حتى يدفع ما عليه من إيجار"^(٣٢)

ويقول مستأجرو منفلوط بأسى: "إن الظلم اللاحق بنا لا يمكن رفعه عن عاتقنا إذا تركنا تحت رحمة الملاك ... ونقترح أن تؤخذ ضريبة أموال الحكومة أساساً للإيجار بمقدار سبعة أمثالها، أو أن يؤخذ متوسط إيجار سنوات الحرب (١٩١٤ - ١٩١٩)"^(٣٣) ومبالغة في وصف الحالة واستدراكاً للعطف الملكي جاء بأحد الالتماسات "وأصبح الناس - يقصد المستأجرين - سكارى وما

هم بسكارى، ولكن استبداد الملاك شديد، فلم يجد المستأجرون مخلصاً إلا عطف جلالة الملك الرحيم برعيته" (٣٤) ألقى أحد الالتماسات الضوء على سبب الأزمة بقوله "لقد طحنتنا رعى الأزمة المالية، وأمرّ عيشنا كساد أسواق المحاصيل الزراعية، التي هي عماد الفلاح في سداد أمواله، وقوام معيشتة" (٣٥) وبالمعنى ذاته رفعت مذكرة لسلطان مصر من لجنة اتحاد مستأجري الأطيان في الوجهين القبلي والبحري. (٣٦) والقيمة الكبرى المستخلصة من المذكرة هي تشكيل الاتحاد المذكور، وهي نوع من العمل الجماعي يشبه التمثيل النقابي، فيسهل من خلاله توصيل شكاوي الفلاحين الجماعية.

ومن قضايا المستأجرين عدم وصول مياه الري للمناطق الواقعة في أطراف الترع، لا بسبب نقص المياه ولكن بسبب التلاعب في توزيع المياه لصالح ذوي النفوذ. (٣٧) وكذلك انخفاض أسعار القمح في الأسواق المحلية عن الحكومة بفارق كبير، لم يستفد منه إلا ذوي النفوذ، الأمر الذي جعل صغار المزارعين يلتمسون إعفائهم من زراعة القمح عام ١٩٥١ " لأنه لم يورد (للحكومة) إلا الأغنياء وأصبح فرق إردب القمح ١٤٠ قرشاً، وأصبحت كيلة الذرة الآن في الأسواق المحلية ٤٥ قرشاً والقمح ٦٠ قرشاً " (٣٨)

وبالإضافة للقضايا والمشكلات السالفة هناك **مشكلات زراعية عامة**، منها التخبط في علاج دودة القطن، فضم أحد الالتماسات شكوى ضد وزارة الزراعة في تسع صفحات، متهماً إياها بالتخبط في سياستها وعدم تقديم خير للفلاح منذ أن كانت مصلحة، ولا سيما في مقاومة دودة القطن، فقد أمرت الوزارة بإحراق الحطب (سنة ١٩٢٢ تقريباً) للقضاء على دودة اللوز، فغرمت الفلاح

كثير من الوقود، وكان الواجب إحراق اللوز فقط ، وفي العام التالي ظهرت دودة اللوز بشكل أكبر، ثم ظنوا أن الدودة في البذرة فبحروا البذور في المحالج، وتكلفت الدولة الكثير وأضرت بالبذرة فلم تثبت، والآن يأمرن عمالهم بقطع الأشجار التي يستظل بها الفلاح ومواشيه، ويحصل منها على فاكهته البسيطة وأخشابه اللازمة لأدواته الزراعية وسقف بيته، فنلتس وقف هذا العمل غير العلمي، ومقاومة الآفة بالطرق السليمة.^(٣٩) والالتماس يلقي الضوء على بعض الجوانب الاجتماعية للفلاح، ويبين بعض أطوار تجارب مقاومة دودة القطن، والعشوائية غير العلمية في التطبيق.

* قضايا التعليم:

ألغى الاحتلال البريطاني مجانية التعليم، فتركزت الالتماسات في هذا المضمار في تعليم بعض الأبناء مجاناً، أو دفع بعض أقساط ورسوم دراسية؛ فيلتس أحد موظفي السكة الحديد العاملين في السودان إلحاق إحدى بناته الأربع المدرسة المزمع إنشاؤها بالإسكندرية داخلية مجاناً، ويأمل عرض الأمر على السلطان حسين كامل، ويتعهد أن يبقيا معلمة بالمدرسة مدة معلومة ليُنتفع بعلمها.^(٤٠) ويظهر من الالتماس تشجيع الحكومة لإعداد المعلمين والمعلمات مجاناً بشرط أن يعملوا في مدارسها بعد التخرج، وإذا أخل أحدهم بهذا الشرط يعزّم بمصروفات الدراسة بأثر رجعي، فعندما تعلم أعدد الطلاب في الثانوية على نفقة الحكومة، ثم التحق بمدرسة الطب ولم يلتحق بمدرسة المعلمين السلطانية، طالبته نظارة المعارف بمصروفات الثانوية، فرفع والده التماساً إلى سلطان مصر ليعفيه من هذه المصروفات، لضعف حاله وكثرة عياله.^(٤١)

ويظهر في ثنايا الالتماسات شهادات عدم القدرة على دفع المصروفات، مطبوعة في نظارة المعارف العمومية، يقدمها الطالب أو الطالبة يبين فيها إيراد الوالد والوالدة، ويُشهد عليها اثنين من موظفي الدولة ويوقع عليها رئيس الدائرة التابع لها الموظفين.^(٤٢) وقد يقدم الطالب التماساً لمساعدته في رسوم الشهادة وبعض أفساط الدراسة، فقدم أحدهم التماساً بهذا المعنى يطلب أربعة جنيهاً، لأن والده مقال وغير قادر على الدفع "نظراً لأن حركة الأشغال في البلد متوقفة بسبب الحرب المشؤومة ... فالآن غير ممكن الحصول على نقدية لتمشية الحركة، خصوصي طائفة المعمار"^(٤٣) فالوثيقة تلقي الضوء على الحالة الاجتماعية والاقتصادية إبان الحرب العالمية الأولى. ومن وثيقة أخرى يتضح أن الطالب من حقه أن يذاكر دروسه بمنزله، ثم يؤدي امتحان الثانوية بعد دفع الرسوم المقررة، فهذا تلميذ ذاك بمنزله لكنه يطلب مساعدته في دفع رسوم الشهادة، ولم يكتف بذلك بل تجاوز فطلب مصروف أحد المعلمين (درس خصوصي) يشرح له بعض ما غمض عليه من دروس الطبيعة والجبر.^(٤٤)

وهناك التماسات جماعية مرفوعة لطلب إنشاء مدارس ومعاهد دينية، ومنها التماس من أهالي فاقوس شرقية يقولون فيه إن بلدهم "بعيدة عن العلم والمعلمين، مع أنها مدينة كبيرة كثيرة السكان فصار الجهل بها قاطناً، والعلم عنها بعيداً واهناً، فأدركننا يا مولانا بمعهد علمي كسائر البلاد المشمولة بالعظمة السلطانية حتى نعرف ما يجب علينا لرب البرية ونميز الحلال من المحرمات والخبيث من الطيبات، ونتخذ الإسلام ديناً والحق يقيناً، ونفتدي بأقوال العلماء إذ هم ورثة الأنبياء"^(٤٥)

أما الطلاب فكان لهم نصيب وافر من الالتماسات، تَمَثَّل في خمس محافظ، إضافة إلى التماسات أخرى وردت ضمن أحوال سياسية، وهي تعكس وعي الطلاب بقضاياهم وتبين تضامنهم، فعندما ألقى القبض على بعض الطلاب في نوفمبر ١٩١٠ رفع زملاؤهم التماساً جاء فيه " نرفع شكوانا واستيائنا مما لحق بإخواننا الطلبة المقبوض عليهم، لمعاملة البوليس لهم، وخصوصاً وضع القيود الحديدية في أيديهم من السجن إلى النيابة، فنرجو الاهتمام بالأمر قبل تفاقم الخطب، حفظاً لكرامة رجال المستقبل" (٤٦)

* الوعي السياسي:

ويمكن تتبع تطور الوعي السياسي في مصر من خلال الالتماسات، فالالتماسات الخاصة **بنشأة المجالس النيابية والدستور** تبين مدى وعي الطبقة المثقفة بالحياة البرلمانية، وتطلعها إلى مملكة دستورية، وقد بدأت المطالبة بهذه الحقوق في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني؛ فأرسل مجموعة من المثقفين التماساً جاء فيه " إنكم يا ولي النعم أسمى من يعرف أن سعادة الأوطان مرتبطة بدستورها ونموذج حكومتها، فكل الممالك الدستورية قد ظهر فيها آثار الأعمال العظيمة التي تقوم بها حكومتها بالاتحاد مع الأمة ممثلة في مجالسها النيابية ... وجلالة إمبراطور اليابان وهب أمته بمحض إرادته الدستور، الذي كان أقوى العوامل على ترقية بلاده ... وقد قال جدكم إسماعيل باشا إن مصر قطعة من أوروبا، إشارة إلى حضارتها. وقد لاحظ ذلك والدكم الكريم فمنح مصر مجلساً نيابياً عام ١٨٨١ ... فأقام له في القلوب بهذا العمل العظيم صرح محبة لا تتغلب الأيام على تفويضه ... فإذا جننا اليوم طارقين رحابكم، سائلين منح

أمتكم المخلصة المجلس النيابي التي تمتعت به البلاد في عهد والدكم الكريم فإنما نحن مستجزون وعداً صدر من أمير كريم" (٤٧)

وأوضح التماس آخر انحراف أعضاء الحكومة عن جادة الصواب نتيجة عدم وجود دستور ومجلس نيابي. (٤٨) وبعد إقرار الدستور تولى المثقفون الوطنيون حمايته، فعندما عدّلت وزارتي زيور في الدستور، توالى الالتماسات تتزى، مبينة اعتراض الشعب على هذه التعديلات، ومنها عريضة رجال القضاء والمحامين التي اعتبرت التعديلات نقضاً للدستور، والتي جاءت في اثنتي عشرة صفحة إضافة إلى التوقيعات. (٤٩)

ويمكن متابعة نشأة الأحزاب ووعي الناس بقضايا الأحزاب أيضاً من خلال الالتماسات؛ فمن طنطا جاء التماس بمنع " رجال الإدارة من إرغام الناس على الاشتراك في حزب جديد زاعمين أن ذلك بناء على رغبة جلالة الملك، وبما أن جلالته متنزه عن هذه الادعاءات وأنه فوق الأحزاب ومقامه أرفع من ذلك، نلتمس صدور أمر بإيقاف رجال الإدارة عند حدهم لأن ذلك انتهاكاً للدستور" (٥٠)

وتوضح الالتماسات آراء الناس في رجال السياسة، فعندما ترشح بطرس باشا رئيساً للنظار، توالى الالتماسات على ديوان الخديوي مبينة مساوئ الرجل، ومذكوراً بها أسماء أصحابها دون وجل، فورد في واحد منها "تستعطف سموكم بأن لا يكون بطرس باشا الدنشواني" (٥١) رئيساً للنظار. وارض أمة تحبك وتخشاك والله يحفظكم" (٥٢) ووصفه التماس آخر بـ "الاحتلالي الكبير رئيس محكمة دنشواي، الموقع على اتفاقية السودان غير الشرعية" (٥٣)

* الفكر الأيديولوجي:

وتعطي الالتماسات لمحة عن الفكر الأيديولوجي المعاصر، ويشمل الفكر الديني ممثلاً في الجماعات الإسلامية والفكر الشيوعي، وإفرازات هذا الفكر، وأنشطة جماعاته، وموقف السلطة منها، وموقف تلك الجماعات من القضايا السياسية؛ فمن أحد الالتماسات نتيين نشاط جمعية الإخوان المسلمين في الميدان الاجتماعي، ومنه مشروع خيرى لكسوة الفقراء قبيل عيد الفطر من كل عام، ولقي هذا النشاط قبولاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، فقررت إعانة سنوية للجمعية قدرها خمسون جنيهاً، والتمست الجمعية زيادة هذا المبلغ رحمة بالفقراء.^(٥٤) كما ساهمت جماعة الإخوان في رفع التماسات الأهالي الجماعية، فالتمست باسم أهالي سخا كفر الشيخ توصيل مياه الشرب، وبالالتماس صورتين الأولى لجاموسة بقسم التربية الحيوانية بسخا تستحم بماء مرشح. والصورة الأخرى لأطفال سخا وأهاليها يشربون ويغتسلون من ترعة القاصد ضحلة المياه، ويتعجب الملتمسون من الاهتمام بالحيوان وإهمال شأن الإنسان المصري.^(٥٥)

ولم تكن جمعية الإخوان المسلمين وحدها تعمل في المجال الخيري، إنما سبقتها جمعيات أخرى مثل الشبان المسلمون والجمعية الخيرية الإسلامية وغيرهما، وتلقي الالتماسات بعض الضوء على نشاط هذه الجمعيات من خلال طلبات إلحاق الأطفال بمدارس تلك الجمعيات، للتمتع بميزة التعليم المجاني، فهذه الجمعيات كانت لها مدارسها التي تعمل تحت إشراف الحكومة، وهو تعليم أهلي برسوم مخفضة، يقبل التعليم مجاناً، بشرط أن يقدم ولي الأمر طلباً مشفوعاً بشهادة فقر موقعاً عليها من عمدة ومشايخ الناحية، وتصدق الجهات الحكومية على صحة ما ورد بالشهادة.^(٥٦)

وتوضح الالتماسات جانباً من جهود الإخوان في قضية فلسطين، فأرسلت شعب الإخوان في أنحاء مصر إلى الملك تستنفره ضد الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين معتبرين ذلك "خرقاً للكتاب الأبيض، وأنهم في غاية الدهشة من المعاملة الإنجليزية التي تفيض عطفاً على اليهود... بينما يقابلون مساعدة العرب لهم في الحرب بالخطرسة ونكران الجميل ... وأن الإخوان المسلمون يلحون في طلب عودة سماحة المفتي الأكبر وزملائه إلى فلسطين في أقرب فرصة"^(٥٧) ويتضح من الالتماس مدى وعي هذه الفئة بالقضية الفلسطينية، والمأمهم بتطورات أحداثها. وعندما عقد الإخوان مؤتمراً في حيفا في ١٨ أكتوبر ١٩٤٦ رُفعت نتائجه إلى الملك فاروق شاكرة جهوده في القضية الفلسطينية، ثم قدمت له صوراً مما تعانیه فلسطين العربية من خطوب وبلاء، وما يدبر لهذا البلد من دسائس ومؤامرات، وما ينفذ على مسرحه من جرائم ومآسٍ.^(٥٨)

وقد ترتب على ظهور الفكر الأيديولوجي والفكر المعارض للسلطة إنشاء قلم البوليس السري، وتوضح إحدى المذكرات المرفوعة إلى ملك مصر في شكل التماس كيف أنشئ هذا القلم عام ١٩٢٣، حينما كُلف الضابط محمد كامل من قبل الداخلية بالبحث في حركتي الشيوعيين والخطيبين أي الموالين للخطيبي السابق، وتسلم كشوفاً بالمشتبّه فيهم، ولما أوضح صعوبة المسألة تم تكليفه بإنشاء قلم خاص لهذا الغرض، فاختر اثنين من الضباط وكاتب لمعاونته، فكلف أحدهما بالإقامة في الإسكندرية والآخر في القاهرة، وطلب مهلة زمنية للاندماج مع المطلوبين واصطناع صداقة معهم لمعرفة أهدافهم ورصد تحركاتهم ومعرفة أسماء أعضائهم الناشطين في مصر والخارج.^(٥٩)

* طوائف الحرف والنقابات :

وتقدم الالتماسات إطلالة على طوائف الحرف والصناعات الموجودة في مصر في فترة الدراسة، والتي تلاشى بعضها تدريجياً فاخفتت أو كادت تختفي من الوجود في مصر أواخر القرن العشرين، ومنها حرفة الكاتب العمومي، ولا شك أنها إفراز المجتمع الذي تنتشر فيه الأمية. والكاتب كان يمارس مهنته بمقتضى رخصة حكومية؛ فرفع أحدهم التماساً يطلب رخصته المصادرة بسبب خلاف بينه وبين مأمور المركز، الذي احتج بسابقة تبديد للمذكور سنة ١٩١١، ومع أن السابقة سقطت بعد خمس سنوات، واستخرج المذكور شهادة حسن سير وسلوك، فإن الجهات المعنية ماطلت في تسليمه الرخصة، وأولاده يتضورون جوعاً.^(٦٠) ومن المهن التي انقرضت أو أشرفت على الانقراض الكياليين والوزانيين والعرجية والشياطين، ويبين أحد الالتماسات أن هؤلاء في ساحل روض الفرج وأثر النبي يصل عددهم إلى حوالي خمسين ألف نسمة.^(٦١) وكان العرجي يستخرج رخصة ممارسة مهنة، ولما سحبت الرخصة من أحدهم وعُرم لكونه بعين واحدة، وليست له معرفة بأشغال أخرى، وأولاده يتضورون جوعاً فالتمس إعادة الرخصة.^(٦٢)

أما رخص المباني والمحلات والورش في المدن، ففي العادة تستخرجها المجالس البلدية، لكن في حالة التجاوزات والمشاكل يقدم التماس إلى السلطة العليا للنظر في الأمر نظرة عطف خارج القانون، وهذا النوع من الالتماسات يلقي الضوء على المعوقات التي ظهرت في هذا المجال أو ذلك؛ فيلتمس أحدهم استخراج رخصة محل بيع أسماك، إذ بعد أن وافق مفتش الصحة لم

يستجيب المجلس البلدي، بعد أن تم بناء المحل، فابتلع مكافأة نهاية الخدمة لطالب الترخيص، المتقاعد طبيًا، ويخشى أن تضيع أمواله ويتعرض أولاده للجوع.^(٦٣) والتمست سيدة استخراج رخصة محل "مخدّمتية نساء" وقدمت للجهات المعنية، وتمت معاينة المحل ولم تصدر الرخصة، مع أنها ليست لها سوابق.^(٦٤)

أما النقابات والرابطات والاتحادات فنصيبتها من الالتماسات ثلاث محافظ، وهي تلقي الضوء على مجتمع العمال الناشئ في مصر ومشكلاته الجماعية، وبينت الالتماسات تكون تجمعات عمالية تبحث في مشكلاتها، ثم تبلور هذه التجمعات في شكل روابط واتحادات ونقابات؛ ومثال ذلك اللجنة التي تشكلت بمصلحة ترام القاهرة، برئاسة أحمد أفندي أغا المحامي، لحصر طلبات العمال، ثم دونت كشفًا بها لعرضه على رئيس النقابة ومستشاريها لإقراره وطبعه في كراسات لتوزيعها وإبلاغ الجهات المسؤولة بها، وتضمنت الطلبات حق العامل في الإجازات مدفوعة الأجر والإجازات بمكافأة والإجازات المرضية وساعات العمل وحقوق العمال في الاشتراك في نقابة، وحق العامل المرفوت دون تحقيق في العودة إلى العمل، وقواعد الترقّيات، وحق العامل في العلاج على نفقة الشركة في إصابات العمل.^(٦٥)

وعندما تظلم عمال مطار ألماتة الحربي من ضعف مرتباتهم وكثرة عملهم، وعدم مساواتهم بالموظفين الجدد، أحيل الأمر إلى وزارة الحربية.^(٦٦) أما عمال الخدمة السائرة (سعاة وفراشين) فقد أحسوا بالظلم بعدم اعتماد الوزارات لكادرهم، فتولت التماساتهم إلى رئاسة الوزراء، ومنها على سبيل المثال

موظفو الخدمة السائرة بمديرية المنوفية الذين شكوا من عدم المساواة، وضعف المرتبات وانخفاض مكافآت نهاية الخدمة، التي لا تزيد على مرتب ثلاثة أشهر في حين أن موظفي الحكومة - خلاف هذا الكادر - يعطى لهم نصف شهر عن كل سنة خدمة.^(٦٧) أما العمال المعينون في المطابع عام ١٩٤٦ فشكوا من انخفاض مرتباتهم وعدم تعيينهم على الكادر الفني، بالرغم من إجراء الاختبارات لهم ويلتمسون تسوية حالتهم.^(٦٨)

أما المذكرات الدورية التي ترفعها الشركات إلى الديوان الملكي بناء على توجيهات ملكية، ومصنفة ضمن الالتماسات، فمن خلالها يمكن متابعة حالة عمال الشركات وكيفية معاملتهم، ويتضح منها ساعات العمل والراحة والأحوال الاجتماعية والخدمات التي تقدم لهم بموجب القانون، وكذلك الخدمات التي قدمتها الشركات من تلقاء نفسها لتحسين أحوال عمالها وأوضاعهم الاجتماعية.^(٦٩)

* قضايا الأقباط:

لا شك أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصري، لهم قضايا ومشكلات عامة باعتبارهم مواطنين، وقضايا خاصة بهم باعتبارهم أقلية ضمن هذا النسيج، فمن النوع الأول طلبات التوظيف، التي يظهرها كم كبير من الالتماسات، وهي تبين مدى حرص أبناء هذه الطائفة على التعلم ومن ثمّ التوظيف، حتى راسب الابتدائية منهم يلتمس التعيين في أية وظيفة حكومية.^(٧٠)

أما القضايا الخاصة بالأقباط فقد وجدنا لها في الالتماسات صدى واضحاً، وفي مقدمتها موقفهم من قانون الأحوال الشخصية، فعندما حاولت

الحكومة عام ١٩٢٥ توحيد الإجراءات في المسائل الحسبية بالنسبة لجميع المتقاضين، بصرف النظر عن عقيدتهم، اعترضت المجالس المليية للطوائف المسيحية؛ فاعتبر الأرثوذكس أن القانون الجديد ينتزع اختصاص المجالس المليية للطوائف غير الإسلامية، ويحيلها إلى المجالس الحسبية الخاصة بالمسلمين، وأشاروا إلى أن القانون لم يرد به ما يوجب مراعاة المبادئ المسيحية والإسرائيلية^(٧١) ثم أورد الالتماس مأخذ المجلس الملي الأرثوذكسي على القانون.^(٧٢) وطالب الإنجيليون (البروتستانت) بطرح القانون على بساط البحث في البرلمان، وقدم المجلس الملي الإنجيلي ملاحظاته على القانون وقدمها لمجلس الوزراء.^(٧٣)

وقد وردت كثير من الالتماسات الفردية من مسيحيين يقرون مشروع ضم أعمال المجالس المليية إلى المجالس الحسبية، معتبرين إياه في غاية العدالة، ويرجون عدم الالتفات إلى الاحتجاجات على المشروع من الإكليروس.^(٧٤) ويعتل البعض ذلك "بوجود ظلم صارخ في المجالس المليية بكامل فروعها ومصادرتها أملاك الأهالي بدون مسوغ قانوني أو شرعي" ثم عرض الملتمس قضيته الشخصية التي تبين هذا الظلم.^(٧٥) وأوضح البعض قصور التشريعات المسيحية في مسألة الطلاق "الذي لا يباح إلا في حالة ثبوت الزنى فقط، ولكن بعض القساوسة يبيحونه للأزواج الموسرين القادرين على دفع مبالغ باهظة ... أما الفقير فقد يحكم عليه المجلس الملي بما لا طاقة له به لوجود بعض أقارب الزوجة في المجلس، حتى إذا ضاقت به الدنيا لجأ للهرب، تاركاً أهله وذويه وأولاده، وكثيراً ما يفكر في الانتحار"^(٧٦)

وحملت الالتماسات الخلافات الشخصية بين رجال الدين الأقباط، والتي فشلت السلطات الدينية الأعلى في وضع حد لها، فشكا أحدهم من "القمص جرجس المسعودي الذي يحيط به مجموعة من الرهبان أقاربه يضربون الرهبان ويطردونهم، ومستولين على أرض دير أنطويونس البالغة ١٢ فداناً يستغلون ريعها، ورُفعت شكوى إلى غبطة البطريارك دون جدوى" (٧٧) كما شكوا رهبان دير المحرق من "رئيس ظالم لا يخاف الله ولا يهاب الناس، وقد رفعنا مظلمتنا لدار البطيركية أعوام ١٩٠٩ و ١٩١١ و ١٩١٩ فما سمع شكوانا أحد ... فالتجأنا إلى المحكمة الأهلية، وبالنسبة للتسوية فاز بنا خصمنا ظلماً وطردنا من الدير" (٧٨)

وشغلت خلافات المسيحيين مع المسلمين مكاناً في الالتماسات، ولكن بنسبة معقولة لا تخرج بالمسألة عن حد المألوف؛ فعندما تشاجر الأقباط والمسلمون بإحدى قرى الشرقية ووقعت أحداث قتل ونهب في الجانبين رفع الأقباط التماساً للملك، يطلبون حماية أرواحهم وأملاكهم، ويتهمون المسلمين بنهب عزيم الأربعة. (٧٩) وهذا النوع من الالتماسات يدل على وعي الأقباط بكيفية تصعيد الشكوى إلى أبعد مدى، فعلى الرغم من أن القتل والنهب طال الجانبين لم نجد التماساً مماثلاً من المسلمين. أما التماسات بناء الكنائس لكافة الطوائف المسيحية فكانت ترفع للسلطة العليا، ثم تحول إلى وزارة الداخلية للبحث وإعطاء الرأي، وبعدها يصدر القرار من السلطة العليا. (٨٠) وعلى ذلك فيمكن إحصاء حجم الكنائس التي بنيت في كل فترة من خلال الالتماسات.

* قضايا الأجانب:

تشغل التماسات الأجانب سبع محافظ، أي حوالي ٣,٥% من

إجمالي الالتماسات، تظهر من خلالها قضايا الأجانب في مصر في فترة الدراسة، وفي مقدمتها طلب الإعانات والوظائف، حيث خُلف الاستعانة بالموظفين الأجانب في هذه الفترة عدداً من كبار السن والأرامل والأبناء، ولكل فئة منهم قضاياها فعلى سبيل المثال طلبت مريانا أرملة كيليو براتي - الذي كان موظفاً بمصلحة البوستة مدة ثمانية عشر عاماً - سنة ١٩١٣ اجزءاً من معاش زوجها فرفض طلبها لأن ابنها يعمل بالمصلحة ذاتها، وبعد عامين توفي ابنها ومع ذلك رفضت المصلحة صرف معاش لها، فرفعت التماساً إلى سلطان مصر تطلب إعانة.^(٨١)

وقدم أحد الأتراك التماساً أوضح فيه أنه جاء في عهد الخديوي إسماعيل والتحق بالحرس الخديوي، ثم خدم بالجيش المصري في السودان خمس سنوات، ثم عمل معاون زراعة بدائرة أوقاف الحلمية وأخيراً ناظر مواشي بتفتيش كفور نجم، ثم أحيل للتقاعد بماهية قدرها ٢٥٠ قرشاً في عام ١٩١٢ وعائلته مكونة من تسعة أفراد، وهذا المبلغ لا يكفيها، فيلتمس شموله بالأنظار وتوصيل معاشه لمحل سكنه.^(٨٢) والتماس آخر من ثلاث نساء أترك أحضرتهن إحدى الأميرات وهن حديثي السن، ومنذ وفاتها ترتب لكل منهن معاش شهري قدره جنيهان، ثم انقطع المعاش في جماد آخر ١٣٣١ هـ ويلتمسون صدور أمر كريم بترتيب شيء لهن.^(٨٣)

أما التجار الأجانب فقد كانت لهم قضاياهم التي أظهرتها الالتماسات، فعندما اتهم اثنين من التجار الجزائريين المقيمين بسوق المغاربة بالفحامين قسم الدرب الأحمر في جناية، حبسهما قنصل فرنسا باعتبارهما رعايا فرنسيين

أربعة أشهر، وعلى الرغم من أن قاضي الإحالة بالقنصلية حكم ببراءتهما فإن الداخلية المصرية طلبت من قنصل فرنسا ترحيلهما في خلال شهرين، فالتمس إلغاء النفي لأنه اتخذ أثناء التحقيق وقبل ثبوت براءتهما.^(٨٤) وهذا أحد التجار الشوام يلتمس السماح له بدخول مصر، لكي يثبت حقوقه في قضية منظورة أمام القضاء المصري، مدعياً أن وكيله لا يمكنه إثبات هذه الحقوق.^(٨٥)

وكثيراً ما يحتمي الرعايا الأجانب بالامتيازات ويأكلون حقوق المصريين العاملين معهم؛ فشكا رئيس مغربلين أنه اشتغل مع الخواجة كومستيه (الروسي) متعهد عموم الجيش البريطاني بموجب عقد مؤرخ في ١٢ يناير ١٩١٦ لمدة ستة أشهر بإحضار الرجال والعدد اللازمة لغرلة الشعير وخلافه من احتياجات الجيش المذكور، ودفع المصري عشرين جنيهاً بصفة تأمين بإيصالين، ولما انتهت المدة المقررة رفض الخواجة المذكور إعادة التأمين ودفع باقي المستحقات، وتقدم المصري بعدة شكاوى، لكنه لم يستطع متابعة القضية في أروقة المحاكم المختلطة نتيجة فقره، والتمس استرداد حقه من الخواجة المذكور.^(٨٦) واعتاد بعض الأجانب عرض أشغال وهمية بهدف الاستيلاء على مبلغ التأمين؛ فتمكن اثنان من إقناع دانيال زعرب بأن يكون مديراً لجريدة "الإقدام" على أن يدفع تأمين قدره مائتي جنيه، وما لبثت الجريدة المذكورة أن أغلقت وبيعت أدواتها، ولم يتمكن من استرداد التأمين.^(٨٧)

* علاقات مصر بالعالم الإسلامي :

وقد نجد في ثنايا الالتماسات ما يوضح علاقة مصر بالعالم الإسلامي إبان فترة الدراسة، سواء في الالتماسات المرسلة من الخارج أو المقدمة

من لاجئين ومقيمين بأرض مصر، فعلى سبيل المثال قدم السيد أمير عالم حاكم إقليم بخارى السابق والمقيم بمصر التماساً، أوضح فيه كفاح شعب بخارى المسلم ضد الشيوعية، وطلب مساعدة رجال المقاومة الصامدين في وجه العدو.^(٨٨)

والعديد من الالتماسات تبين مساعدة الحكومة المصرية لفقراء الحرمين الشريفين وعلمائهما، ففي رسالة من أحد علماء الحرم الشريف إلى الخديوي عباس حلمي الثاني، عقب عودته من رحلة الحج تتضح كل هذه المعاني، فيقول " أفندينا عباس وقاه الله طول الدهر كل بأس، ولا زال للمسلمين في الحرمين معاش ولباس، ولا زال نور فضله فيها كالنبراس، واعلم أننا على الوفاء لما شرطنا لكم من الدعاء في مواضع إجابته وتلاوة القرآن، فجزيت الخير وكفيت الضير" فتحوّلت للأوقاف التي رتبت له ثلاثمائة قرش^(٨٩) وإذا كان طلب الإعانة هنا تلميحاً، ففي التماس آخر كان الطلب صريحاً فيقول أحدهم: "إني من المشتغلين بالعلم ومن المدرسين بالحرم النبوي المنيف، وليس لنا مورد نتعيش منه بل منقطعين لخدمة العلم الشريف ... وبما أن إحسانات الجناح الخديوي قد عمّت أهل الحرمين الشريفين، فأسترحم أن يكون لي نصيب من هذه الإحسانات العظيمة " وشهد بصحة ما ورد في الالتماس من معلومات مفتي المدينة المنورة الحنفي وشيخ العلماء.^(٩٠)

وفي التماس من سيدة من فقراء مكة توفي عنها ابنها، الذي كانت تصرف له التكية المصرية خمسين قرشاً شهرياً، ورفضت التكية إحلالها محلها إلا بأوراق رسمية، قدمت هذا الطلب الرسمي، وأشهدت على فقرها ثلاثة من أهل مكة، وشهد ناظر التكية بصحة المعلومات الواردة، وأرسلت إلى مصر

لاتخاذ اللازم، فتقرر أن يصرف لها المبلغ الذي كان مقرراً لولدها من قبل.^(٩١)

وفي أعقاب نكبة ١٩٤٨ وردت التماسات عدة من طلاب فلسطينيين يطلبون السماح لهم بإتمام تعليمهم في مصر، منهم على سبيل المثال الطلاب المتقدمون لكلية الطب بالإسكندرية.^(٩٢)

* العريان والسلطة:

يتضح كثير من أبعاد العلاقة بين العريان والسلطة من خلال الالتماسات، ففي سيناء حاولت الحكومة فرض سلطتها على العريان باستحداث منصب شيخ مشايخ عرب سيناء، وأعطت للمحافظ سلطة تعيينه وعزله إذا لم يتعاون معها أو إذا أساء استخدام منصبه، فقد عزل الشيخ محمود سالم من المنصب المذكور عام ١٩٤٨ لاتهامه بمساعدة تجار المخدرات، فتظلم المذكور معتبراً أن القرار نتيجة وشاية من أعدائه، ويذكر أنه ظل في منصبه سبعة عشر عاماً ضبط خلالها خمسة عشر حادث تهريب مخدرات، وأقنع بعض التجار بالتخلي عن هذه التجارة، ووفق بينهم وبين الحكومة.^(٩٣)

وعندما قررت الحكومة وضع العريان تحت السيطرة، أصدرت مصلحة الصحة العمومية قراراً بقيد مواليد العريان والمتوفين منهم، فتوالى التماسات العريان تطلب وقف هذا الإجراء، واعتبروه مخللاً بامتيازاتهم ومجحفاً بحقوقهم الثابتة، ولما عقدت المصلحة المذكورة لجنة بمديرية الجيزة، دعي إليها وكلاء وعمد ومشايخ القبائل للموافقة على قرار الصحة المذكور، رفض وكيل وعمد ومشايخ قبيلة النعيم الموافقة فرفتهم الحكومة، ورفعت القبيلة المذكورة التماساً بإلغاء الرفت وإخطار مراكز ونقط بوليس الجيزة بذلك.^(٩٤) ومنه نثبتين ضرورة

موافقة الحكومة على تعيين وكلاء وعمد ومشايخ القبائل ورفقتهم وإخطار مراكز الشرطة بأسمائهم. باعتبارهم قنوات شرعية للتعامل مع القبيلة.

وقد تُلقِي بعض الالتماسات ضوءاً على الخلفية التاريخية للقبيلة، فأوضحت إحدى المذكرات أن أصل قبيلة أولاد علي من جبال طرابلس الغرب، فلما حل بأرضها القحط نزحت صوب مصر طلباً للرزق، فتصدى لهم المماليك الجراكسة، حتى كانت غضبة محمد علي باشا على هؤلاء، فانتهزت القبيلة الفرصة وعاونت محمد علي في القضاء عليهم، وقدموا فروض الولاء والطاعة للحكومة، فأقرهم محمد علي في التوطن بمديرية البحيرة، فانتشروا فيها من حدود الإسكندرية حتى السلوم.^(٩٥) وعندما طالب العباددة بتنفيذ مشروعات اقتصادية لتوطينهم وحمايتهم من الفقر ذكروا بدورهم التاريخي في فتوح السودان وحراسة الحدود، وما حصلوا عليه من امتيازات عام ١٩٠٨ بإعفائهم من التجنيد وحفر الترع ومطاردة الجراد، ودخول خدمة خفر السواحل والحدود بالتطوع.^(٩٦) وإن وجب الحذر عند الأخذ من مثل هذه الالتماسات.

وتوضح الالتماسات مطالب العريان من الحكومة ومنها عدم تطبيق قوانين المحاكم عليهم، والاحتكام إلى الأحكام العرفية والتقاليد، استمراراً لحفظ الأمن على الحدود وإزالة الشحناء والبغضاء بين القبائل، فالقضايا التي تستغرق شهوراً في المحاكم تنتهي عندهم في أيام قليلة بفضل العرف وعقلاء القبائل وكبرائها.^(٩٧) وقد يطلب العريان إنعاماً ملكياً على مشايخهم يتفاخرون بها على جيرانهم.^(٩٨) أو يطلبون عفواً عن أحد أبنائهم المحكوم عليهم بالسجن.^(٩٩) أو يطلبون المساعدة في حفر آبار للشرب والري عند القحط.^(١٠٠)

* الخاتمة:

وهكذا أثبتت الدراسة وجود حوالي مائة ألف التماس بدار الوثائق القومية، وردت إلى ديوان الخديوي والديوان العالي السلطاني والديوان الملكي، ثم جمعت من الدواوين المذكورة في محافظ باسم محافظ عابدين "التماسات" وصُنفت تصنيفاً موضوعياً يُسهل على الباحث الوصول إلى موضوعاتها. والالتماسات بهذا الحجم تعكس وعياً كبيراً بقضايا المجتمع، قد يكون ناتجاً عن ظهور طبقة الأفندية في المجتمع في تلك الفترة. وللالتماسات بعداً آخر يُحسب للمجتمع المصري آنذاك ألا وهو إيجابية هذا المجتمع تجاه قضاياها، وهي أهم مقومات المجتمع التي تحافظ على القيم والمبادئ والأخلاق، وتؤدي إلى الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتقف في وجه الجريمة، بعكس الأنا واللامبالاة والسلبية التي تمثل معول هدم لإيجابيات المجتمع، وتساعد على الركود السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وتعكس الالتماسات تكاتف عنصرى الأمة (المسلمين والمسيحيين) ولا سيما في التصدي للظواهر السلبية والأمراض الاجتماعية، وكذا المطالبة بالممارسات الديمقراطية. أما اليهود فعلى الرغم من أنهم كانوا يمثلون العنصر الثالث في نسيج المجتمع المصري آنذاك، فإننا لم نلمس لهم أي دور في الالتماسات، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية الذي يسهم بشكل مباشر؛ بما يؤكد أنهم كانوا يقتلعون جذورهم من هذا المجتمع، ليكون ولاؤهم لكيان سياسي آخر ينشأ آنذاك في فلسطين.

وتقدم الالتماسات مادة خصبة تساهم في العديد من الموضوعات في تاريخ مصر المعاصر، وهي مادة ذات طبيعة خاصة، فهي تعد من أصدق الوثائق تعبيراً عن واقع الأهالي ، ولا سيما ما يتعلق بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي. ولم تحظ وثائق الالتماسات بعناية من قبل الباحثين في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي وقضايا الأقليات والأجانب والعربان، وتفتح الالتماسات باباً أمام الباحثين في تاريخ مصر المعاصر على موضوعات جديدة جديرة بالدراسة، يمكن أن تستكمل مادتها من أرشيفات أخرى.

الحاشية

(١) محفظة ٤٨٢ عابدين (التماسات طلبية) التماس زكي إسرائيل طالب طب إلى السلطان حسين

كامل، ١١ مارس ١٩١٥

- (٢) المصدر نفسه، التماس أهالي فاقوس شرقية إلى السلطان حسين كامل، ١٥ يونيو ١٩١٥
- (٣) يقصد نكبات جمع نكبة بمعنى كارثة
- (٤) المصدر نفسه، التماس محمد عبد الوهاب (طنطا) إلى السلطان حسين كامل، ٢٢ مارس ١٩١٥
- (٥) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس شافعي إبراهيم رئيس مغربلين إلى سلطان مصر، ٢٠ يناير ١٩١٧
- (٦) محفظة ٣٨٠ عابدين (التماسات إعانات) من عبد العزيز بن علي الرئيس بالحرم الشريف إلى سمو الخديوي، ٢١ رمضان ١٣٣٠ هـ (١٥ ديسمبر ١٩١٢ م)
- (٧) محفظة ٤٨٢ عابدين (التماسات طلبية) التماس عبد المجيد صبره بساحل طهطا بجرجا، ٢٦ يوليو ١٩١٦
- (٨) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس نساء أترك إلى الخديوي، ١٦ نوفمبر ١٩١٣
- (٩) محفظة ٣٨٠ عابدين (التماسات إعانات) التماس زينب زوجة علي حسن العرجي إلى الخديوي، ٢٨ فبراير ١٩١٢
- (١٠) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس من ثلاث نساء من ميت غمر إلى خديوي مصر، ٢٦ يونيو ١٩٠٧
- (١١) محفظة ٣٨٠ عابدين (التماسات إعانات) التماس من محمود محمد [كفيف] بمعادي الجيزة إلى رئيس ديوان الخديوي، أول فبراير ١٩١٣
- (١٢) المصدر نفسه، التماس علي صدقي (أسوان) للأعتاب السنية، أول مارس ١٩١٢ م
- (١٣) المصدر نفسه، التماس محمد أمين مهندس سابق بالأوقاف إلى الأعتاب، ٢٧ مارس ١٩١٢
- (١٤) كلمة تركية أصلها (عربه جي) بمعنى صاحب العربة، وقد عرفت في العامية المصرية، للدلالة على صاحب العربة التي يجرها الخيل أو البغال.

- (١٥) المصدر نفسه، التماس زينب زوجة على حسن العرجي إلى الخديوي، ٢٨ فبراير ١٩١٢
- (١٦) محفظة ٥٣٨ عابدين (التماسات إصلاح اجتماعي) كتاب رجاء الأمة بشأن الإصلاح الاجتماعي، مرفوعاً من كافة أرجاء المملكة إلى جلالة الملك فاروق، ١٦ ربيع ثان ١٣٥٦
- (١٧) المصدر نفسه، التماس بيومي عطا الله بكفر مناقر بنها إلى ملك مصر، ١٨ أغسطس ١٩٣٧
- والتماس من حسين يوسف من البليانا سوهاج على ملك مصر، ٦ فبراير ١٩٣٧
- (١٨) المصدر نفسه، نداء من عبد الفادي القاهراني، مدير مطبعة النيل المسيحية، إلى رئيس البرلمان وأعضائه، ونسخة إلى كبير الأمراء، ٨ أكتوبر ١٩٢٦
- (١٩) محفظة ٥٣٨ عابدين (التماسات إصلاح اجتماعي) التماس حسن علي الخياط من المحمودية إلى الذات الملكية، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٧
- (٢٠) محفظة ٥٤١ عابدين (التماسات الأقباط) التماس من مجهول [بالعاش] إلى ملك مصر، د. ت
- (٢١) محفظة ٤٩٣ عابدين (التماسات نزع ملكية) التماس من ورثة يس أبو خليل بك إلى الأعتاب الملكية، ٢ يناير ١٩٤١
- (٢٢) المصدر نفسه، التماس مهران عبد الوارث بأسويوط إلى سلطان مصر، ٩ إبريل ١٩١٧
- (٢٣) المصدر نفسه، التماس عائلة سليمان بك ثابت لجلالة الملك، ١٧ نوفمبر ١٩٣٤
- (٢٤) محفظة ٤٩٤ عابدين (التماسات مستأجرين ومزارعين) مذكرة من مدينين بإقليم الغربية إلى رئيس الديوان الملكي، ٢٥ مارس ١٩٣٥
- (٢٥) المصدر نفسه، التماس مجموعة من أهالي نهطاي زفتى إلى رئيس الديوان الملكي، ٢١ فبراير ١٩٤٨
- (٢٦) المصدر نفسه، التماس خضر السيد، أجهور الصغرى قليوبية، إلى رئيس الديوان العالي، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٠

- (٢٧) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس محمد حسن يقطين، شبراخيت بحيرة إلى السلطان حسين كامل، ٢ فبراير ١٩١٧
- (٢٨) محفظة ٤٩٣ عابدين (التماسات نزع ملكية) التماس عبد الواحد زيدان، الحامول مركز بيلا إلى الأعتاب الملكية، ٢٩ يوليو ١٩٤٧
- (٢٩) محفظة ٤٩٤ عابدين (التماسات مستأجرين ومزارعين) برقية أهالي كفر المقدم بميت عمر إلى ديوان جلالة الملك، ٩ مايو ١٩٤٤
- (٣٠) المصدر نفسه، برقية مزارعي حوض الروض بالسويس إلى رئيس الديوان الملكي، ١٩ يناير ١٩٤٧
- (٣١) المصدر نفسه، التماس بعض أهالي عزيتي أبو درويش وأبو قنديل بالشولية مركز بلبيس إلى كبير أمناء جلالة الملك، ٢١ أكتوبر ١٩٢٥
- (٣٢) محفظة ٥٥٤ عابدين (التماسات قانون إيجارات) التماس أهالي كفر العرب بكفر الزيات، إلى ملك مصر، ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢
- (٣٣) المصدر نفسه، التماس مستأجري منفلوط بأسبوط إلى الديوان العالي السلطاني، ٢١ مارس ١٩٢١
- (٣٤) المصدر نفسه، التماس عام من مستأجري أطيان الوجهين البحري والقبلي بتوقيعات من مختلف أنحاء القطر إلى جلالة الملك، د. ت
- (٣٥) المصدر نفسه، التماس مستأجري مأمورية كنج عثمان بكفر الدوار بحيرة إلى ملك مصر، سنة ١٩٢١
- (٣٦) محفظة ٤٩٤ عابدين (التماسات مستأجرين ومزارعين) مذكرة لجنة اتحاد مستأجري أطيان الوجهين القبلي والبحري نيابة عن عموم المستأجرين بالقطر المصري مرفوعة لصاحب العظمة السلطانية، ورئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء، ٢٧ مارس ١٩٢١
- (٣٧) المصدر نفسه، برقية كفر الوكالة مركز شربين إلى رئيس الديوان الملكي، ٢٧ مايو ١٩٤٧

- (٣٨) المصدر نفسه، التماس بتوقيع صغار المزارعين إلى رئيس الديوان الملكي، ١٦ يناير ١٩٥١
- (٣٩) المصدر نفسه، التماس أحمد عصمت بعين شمس، إلى جلالة الملك، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٥
- (٤٠) محفظة ٤٨٢ عابدين (التماسات طلبية) التماس أحمد بدوي موظف بسكك حديد السودان إلى كبير أمناء الحضرة السلطانية، ١٠ مارس ١٩١٥
- (٤١) المصدر نفسه، التماس مصطفى رياض من فارسكور إلى سلطان مصر، ٢٨ أبريل ١٩١٥
- (٤٢) المصدر نفسه، شهادة عدم مقدرة على دفع الرسوم الدراسية، ١٦ أغسطس ١٩١٤
- (٤٣) المصدر نفسه، التماس مصطفى أحمد برعي طالب بالفرقة الرابعة بمدرسة العقادين الأميرية، ٨ أبريل ١٩١٥
- (٤٤) المصدر نفسه، التماس محمود عبد الوهاب من طنطا، ٢٢ مارس ١٩١٥
- (٤٥) المصدر نفسه، التماس من أهالي فاقوس شرقية إلى السلطان حسين كامل، ١٥ يونيو ١٩١٥
- (٤٦) محفظة ٥٤٨ عابدين (التماسات أحوال سياسية) برقية من عموم طلبة طنطا إلى خديوي مصر، ٢٧ نوفمبر ١٩١٠
- (٤٧) المصدر نفسه، عريضة مطالبة مجموعة من المثقفين الخديوي عباس بالدستور، بدون تاريخ
- (٤٨) المصدر نفسه، مذكرة بإمضاء فريق من الأمة المطالبين بالحقوق الوطنية، أكتوبر ١٩١٦
- (٤٩) المصدر نفسه، عريضة عن الحالة الحاضرة مرفوعة إلى جلالة الملك، إبريل ١٩٢٥
- (٥٠) المصدر نفسه، برقية أحد علماء الأزهر بطنطا إلى كبير أمناء ديوان الملك، ٩ يناير ١٩٢٤
- (٥١) لرئاسته محكمة دنشواي
- (٥٢) المصدر نفسه، تلغراف محمد عطية وعدد من الأمة إلى ديوان الخديوي، ١٢ نوفمبر ١٩٠٨
- (٥٣) المصدر نفسه، برقية موقعة من عدد كبير إلى ديوان خديوي، ١٥ نوفمبر ١٩٠٨

- (٥٤) محفظة ٥٥٧ عابدين (التماسات الإخوان المسلمين) التماس الجبلابي رئيس جمعية الإخوان بأسوان إلى رئيس الديوان الملكي، ١٩ رمضان ١٣٦١هـ
- (٥٥) المصدر نفسه، التماس الإخوان المسلمين شعبة سخا، قسم البر والخدمة الاجتماعية، ١٤ أكتوبر ١٩٤٦
- (٥٦) محفظة ٤٨٢ عابدين (التماسات طلبية) التماس من عبد الفتاح السيد الحجري بطنطا إلى رئيس الديوان العالي السلطاني، ٩ مارس ١٩١٥
- (٥٧) محفظة ٥٥٧ عابدين (التماسات الإخوان المسلمين) التماس الإخوان المسلمين بجرجا، ٢٨ فبراير ١٩٤٩
- (٥٨) المصدر نفسه، التماس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الإخوان المسلمين بحيفا إلى كبير أمناء جلالة الملك، أول فبراير ١٩٤٦
- (٥٩) محفظة ٥٤٨ عابدين (التماسات أحوال سياسية) مذكرة محمد كامل بشأن حركة الخديويين والشيوخ، ١٥ أكتوبر ١٩٢٣
- (٦٠) محفظة ٥٢٨ عابدين (التماسات رخص) التماس محمد الريفي بكفر الشيخ غربية إلى السلطان حسين كامل، ٢٢ مارس ١٩١٧
- (٦١) محفظة ٤٩٠ عابدين (التماسات عمال فردي) تلغراف من تجار ساحل روض الفرج وأثر النبي إلى كبير أمناء ديوان جلالة الملك، ٢٦ يونيو ١٩٢٥
- (٦٢) المصدر نفسه، التماس من حسن أبو دستة العريجي بقسم عابدين إلى الحضرة الخديوية، ٤ يناير ١٩٠٨
- (٦٣) محفظة ٥٢٨ عابدين (التماسات رخص) التماس رمضان إبراهيم الغطاس قليوب إلى سلطان مصر، ٢٢ نوفمبر ١٩١٦
- (٦٤) المصدر نفسه، التماس من عزيزة أم مبروك حافظ إلى كبير أمناء الحضرة السلطانية، ١٠ سبتمبر ١٩١٦

- (٦٥) محفظة ٤٩٥ عابدين (التماسات عمال فردي) خطاب حكمدار بوليس مصر إلى كبير أمناء ديوان جلالة الملك، رقم ٨٥٦ في ٤ يوليو ١٩٢٦
- (٦٦) المصدر نفسه، التماس عمال مطار ألماتة الحربي إلى ديوان جلالة الملك، ٩ مايو ١٩٣٨
- (٦٧) المصدر نفسه، التماس موظفي الخدمة السائرة بمديرية المنوفية إلى رئيس مجلس الوزراء، ٢٧ يناير ١٩٣٥
- (٦٨) المصدر نفسه، التماس عمال المطابع الأميرية إلى رئيس ديوان جلالة الملك، ١٦ يناير ١٩٤٨
- (٦٩) محفظة ٤٩٠ عابدين (التماسات عمال) مذكرة مرفوعة إلى جلالة الملك عن حالة العمال بشركة مصر للغزل النسيج، ٤ يونيو ١٩٤٨
- (٧٠) محفظة ٣٢٦ عابدين (التماسات طلب وظائف) التماس أندراوس مقار من البليانا جرجا بطلب وظيفة، ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧
- (٧١) لم نجد في الالتماسات لليهود أي رد فعل على قانون المجالس الحسينية
- (٧٢) محفظة ٥٤١ عابدين (التماسات الأقباط) التماس يتضمن رد بطريركية الأرثوذكس على قانون المجالس الحسينية، أول فبراير ١٩٢٦
- (٧٣) المصدر نفسه، تلغراف من أعضاء المجلس الملي الإنجيلي العام إلى كبير أمناء ديوان جلالة الملك، ١١ أكتوبر ١٩٢٥
- (٧٤) المصدر نفسه، تلغراف من مجموعة أقباط عنهم أندراوس جويده إلى كبير أمناء ديوان جلالة الملك، ١٦ يوليو ١٩٢٥
- (٧٥) المصدر نفسه، التماس إبراهيم أسعد، طوخ مركز تلا منوفية إلى ملك مصر، ١٧ يوليو ١٩٢٥
- (٧٦) المصدر نفسه، التماس بتوقيع قبطي مظلوم إلى الملك فاروق، ١٧ مارس ١٩٤١

(٧٧) المصدر نفسه، التماس القمص ديونس الأنطواني إلى السلطان حسين كامل، ١٧ أبريل ١٩١٥

(٧٨) المصدر نفسه، التماس مجمع دير المحرق إلى جلالة الملك، ١٨ يوليو ١٩٢٦

(٧٩) المصدر نفسه، تلغراف من حبيب لوقا بعزية أكياد شرقية إلى كبير أمناء ديوان جلالة الملك، ١٥ يوليو ١٩٤٦

(٨٠) هناك مئات الالتماسات المحولة على نظارة الداخلية ورد الداخلية عليها، ومنها على سبيل المثال: المصدر نفسه، كتاب نظارة الداخلية إلى رئيس الديوان الخديوي، ٢١ مارس ١٩٠٥

(٨١) محفظة ٥٦٠ عابدين (التماسات أجنبية) التماس Mariana Prate إلى سلطان مصر، ٣ فبراير ١٩١٥

(٨٢) محفظة ٣٨٠ عابدين (التماسات إعانات) التماس حسن أغا (تركي) إلى الحضرة الخديوية، ٢ يناير ١٩١٣

(٨٣) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس نساء أتراك إلى الخديوي الأفخم، ١٦ نوفمبر ١٩١٣

(٨٤) محفظة ٥٦٤ عابدين (التماسات أجنبية) التماس محمود وعبد صالح الحكيم الجزائريين إلى الملك فؤاد، ٢٨ أغسطس ١٩٢٣

(٨٥) محفظة ٥٦٠ عابدين (التماسات أجنبية) التماس محمد شريف بيافا إلى ملك مصر، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٣

(٨٦) محفظة ٥٣٦ عابدين (التماسات أحوال اجتماعية) التماس شافعي إبراهيم رئيس مغربلين إلى سلطان مصر، ٢٠ يناير ١٩١٧

(٨٧) المصدر نفسه، التماس دانيال زعرب إلى خديوي مصر، ٧ نوفمبر ١٩١٣

(٨٨) محفظة ٥٤٨ عابدين (التماسات أحوال سياسية) التماس السيد أمير عالم بن مير عبد الأحد إلى الملك فؤاد، د. ت

- (٨٩) محفظة ٣٦٠ عابدين (التماسات إعانات) من محمد محمود بن عبد الحميد العلوي الشنقيطي إلى خديوي مصر، ٢٧ شعبان ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م
- (٩٠) المصدر نفسه، من محمد عائش المدني إلى الحضرة الخديوية، ٨ جماد أول ١٣٣٠
- (٩١) المصدر نفسه، من الحرمة سعدية محمد نور بشيهي من مكة إلى خديوي مصر، ٢٥ جماد أول ١٣٣٠
- (٩٢) محفظة ٥٦٤ عابدين (التماسات أجانب) برقية الطلاب الفلسطينيين إلى رئيس الديوان الملكي، ٩ نوفمبر ١٩٤٩
- (٩٣) محفظة ٥٥١ عابدين (التماسات العريان) ظلامه محمود سالم يماني شيخ مشايخ عرب سيناء إلى رئيس الديوان الملكي، ١٥ أغسطس ١٩٤٢
- (٩٤) المصدر نفسه، التماس حسن حسين أبو غيث عن قبيلة النعيم بالجيزة إلى كبير أمناء الديوان الملكي، ١٣ مايو ١٩٣٥
- (٩٥) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من قبيلة أولاد علي إلى ملك مصر، د. ت
- (٩٦) المصدر نفسه، التماس رؤساء عشائر قبيلة العبابدة بأسوان والصحراء إلى الملك فاروق، ٢٨ نوفمبر ١٩٤٧
- (٩٧) المصدر نفسه، التماس قبيلة أولاد علي إلى كبير أمناء الديوان الملكي، ١٧ مايو ١٩٤٧
- (٩٨) المصدر نفسه، التماس مشايخ عريان النجمة بالجيزة إلى سلطان مصر، ٢٥ يوليو ١٩١٨
- (٩٩) المصدر نفسه، التماس مشايخ عريان النجمة إلى ملك مصر، ٢٦ مارس ١٩٢٦
- (١٠٠) المصدر نفسه، التماس شيخ واحة جارة أم الصغير بسيوة إلى الملك فاروق، ٥ يونيو ١٩٤٧